

نحو مقاربة تشاركية لضمان الأمن التعليمي وحل مشكلة العنف داخل المؤسسات الجامعية ونجاعة التحصيل الدراسي

-تجربة المجالس التأديبية في الجامعة الجزائرية أنموذجا-

**Towards a participatory approach to ensuring educational security, solving the
problem of violence within university institutions and the efficacy of academic
achievement - the experience of disciplinary councils at the Algerian university as a
model-Title in**

ليليا شاوي^{*1}

¹كجامعة الجزائر3 (الجزائر)، chaoui.lilya@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/04 تاريخ القبول: 2022/04/02 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

يعتبر التعليم نقطة الانطلاق في تطور الحضارات ومحور بناء المجتمعات، فتقييم أي مجتمع يكون على أساس نسبة المتعلمين فيه، لذلك يؤدي قطاع التعليم العالي دوراً كبيراً ومميزاً في تكوين رأسمال بشري، وعليه كان من الضروري على حكومات الدول الاهتمام بالتعليم العالي وتدعيمه بمختلف الوسائل والأساليب والطاقات اللازمة لتطويره، وتحقيق التنمية المتواصلة عن طريق تحقيق الأمن والاستقرار، ونشير إلى أنه من الأخطار التي تهدد استقراره هو ظاهرة العنف حيث يعتبر الطالب الجامعي العنصر المهمّ والفعلّ في هذه الظاهرة، وذلك لأنّ العنف الجامعيّ يعكس المظهر الداخليّ الذي تربّى عليه الطالب، والبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها، بالإضافة إلى عدّة عوامل تساهم في تنامي هذه الظاهرة التي تأخذ أشكالاً عدة منها: العنف (اللفظي، الإيماءات والإشارات، الجسدي، والموجه نحو الممتلكات، والنفسي) لذلك فالهدف من هذه الورقة البحثية هو إبراز دور الجامعة في الضبط والحد من العنف الطلابي، من خلال وضع مقاربة تشاركية لضمان الأمن التعليمي وحل مشكلة العنف داخل المؤسسات الجامعية الجزائرية وانجاح التحصيل الدراسي.

كلمات المفتاحية: مقاربة، التشاركية، العنف، التحصيل الدراسي، المجالس التأديبية.

Abstract: Education is the starting point in the development of civilizations and the axis of building societies. The evaluation of any society is based on the percentage of learners in it. Therefore, the higher education sector plays a large and distinctive role in the formation of

human capital. Therefore, it was necessary for the governments of countries to pay attention to higher education and support it with various means, methods and energies necessary. to develop it, and to achieve continuous development by achieving security and stability, We point out that one of the dangers that threatens its stability is the phenomenon of violence, where the university student is considered the important and effective element in this phenomenon, because university violence reflects the internal appearance in which the student was brought up, and the social environment in which he grew up, in addition to several factors that contribute to the growth of this phenomenon that It takes several forms, including: violence (verbal, gestures and signs, physical, directed towards property, and psychological). Therefore, the aim of this research paper is to highlight the role of the university in controlling and reducing student violence, by developing a participatory approach to ensure educational security and solve the problem of violence within institutions. Algerian university and the success of academic achievement.

Keywords: approach, participation, violence, academic achievement, disciplinary councils.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تُمثل الجامعة باكورة المسار التعليمي باعتبارها المرحلة الأخيرة التي تعمل على صقل القدرات والمؤهلات العلمية للطلاب من أجل استغلالها حال ولوجه للحياة المهنية، وعليه فمن أهم مخرجاتها هي النخب الجامعية المهيأة لأن تكون قيادات وفاعلين مؤثرين في المجتمع على النحو الإيجابي في سياق مسارات تنمية مدروسة، ولعل من أكثر جوانب الحياة الجامعية سلبية وتعقيدا وإشكالا هو الجانب المتمثل في السلوك العدواني الذي يماريه بعض الطلبة نحو أقرانهم في الجامعة وحتى نحو الطاقة الجامعي من أساتذة وعمال، لذلك فإن لم يلقى الطالب قوانين صارمة من الأسرة الجامعية توجهه وتحد من

سلوكياته العنيفة سيصيبه التقاعس والفشل نحو التحصيل العلمي، لذلك ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على ظاهرة العنف في المؤسسات الجامعية وكيفية إيقافه ومنعه من الانتشار بواسطة المجالس التأديبية لغرض نجاعة التحصيل الدراسي للطلبة.

2. مصطلحات الدراسة:

-المقاربة Approach

هي: "المجالات النفسية والاجتماعية والمسلمات، أو التكوينات الافتراضية التي يتوقع من الباحث أن يفسر بها الشروط المختلفة في الموقف التجريبي". (محمد، 2005، صفحة 44)

- التشاركية participatory

لغة: شاركي هي اسم مؤنث منسوب إلى تشارك، ويقصد بها جمعية تعاونية تعتمد على تحقيق التعاون وتبادل المعونات والمشاركة في العمل تم وضع رءوس الأموال الفردية في تشاركيّات تعود بالنفع على الجميع. (قاموس المعاني الجامع)

اصطلاحا: التشاركية هي: "منظومة تواصل بين مختلف الفاعلين وتساعد حاملي التغيير والفئات المجتمعية الأخرى على إيجاد نقطة التقاء لبلورة رؤية مشتركة للتغيير سواء من حيث تصور مضمونه، برمجته، تفعيله ثم تقييم نتائجه، وقد برزت المقاربة التشاركية كبديل قوي عندما استنفدت المقاربات التقليدية طاقاتها وأبانت عن محدوديتها في حل المشكلات التنموية".

إجرائيا: نقصد بها إشراك جميع فاعلي الجامعة في إيجاد حل لظاهرة العنف في الجامعة ومنها إشراك المجالس التأديبية.

-العنف violence

لغة: العنف يأتي من فعل عنف إليه وعليه، أي أخذه بشدة وبقسوة. (المعجم الوسيط، 2005، صفحة 231)

اصطلاحا: يعرف سعيد عويس العنف بأنه: "سلوك عدواني يوجه ضد الطبيعة أو الأفراد". (عويس، 2003، صفحة 31)

إجرائيا: العنف في الجامعة هو: سلوك غير مقبول ولا حضاري، يؤثر في النظام العام، ويؤدي إلى نتائج سلبية تتعلق بالتحصيل الدراسي للطلاب وبالعملية التربوية والتعليمية بشكل عام، وتنقسم هذه الظاهرة إلى عنف مادي كالضرب والمشاجرة، وتخريب الممتلكات العامة والكتابة على الجدران، والتطاول على الأساتذة والعنف ضد الغير، ومعنوي كالسخرية والاستهزاء والشتيم والعصيان وتعمد عدم حضور الحصة الدراسية، وإثارة الفوضى، والهروب من الجامعة، والغياب بغير عذر مقبول.

- التحصيل الدراسي Academic achievement

هو محصلة ما توصل إليه التلميذ أو التلميذة في تعلمه (ها) من معلومات وخبرات في المواد الدراسية خلال فترة محددة أو في نهاية العام الدراسي والتي تنعكس عند تقدير أدائه (ها) التحصيلي، وهي عبارة عن مجموع الدرجات التي يحصل عليها التلميذ أو التلميذة. (الديب، 1996، صفحة 100)

- المجالس التأديبية disciplinary councils

هو: "شبه محكمة مُكلّفة بالسَّهر على احترام قوانين مهنة أو التقيّد بنظام عامّ، وهو لَجَنَةٌ يُعْهَدُ إِلَيْهَا بِمُرَاقَبَةِ سَيْرِ عَمَلِ مُؤَسَّسَةٍ مَّا حَسَبَ قَوَانِينَهَا الدَّاخِلِيَّةِ وَتَجْتَمِعُ لِلْفَصْلِ فِي الْخِلَاقَاتِ وَمُعَاقَبَةِ مَنِ ارْتَكَبَ مُخَالَفَةً أَوْ قَامَ بِمَا يَمَسُّ سَيْرَ عَمَلِهِ (المعجم المعاني الجامع)، ويفهم من عبارة "التأديبي" أن العقوبات قد تمس حرية الشخص أو جسمه أو ماله، لذا يلزم تغيير هذه العبارة على اعتبار أن المراد من النظام خاصة في الجامعة هو تحقيق العدالة، ونقترح مصطلح النظام الانضباطي.

إجرائيا: هي هيئة تتشكل من لجان إدارية وأساتذة المتساوية الأعضاء تطبق مجموعة من النصوص القانونية ذات طابع عقابي وزجري تروم معاقبة كل طالب تبت إخلاله بنظام الجامعة.

3. العوامل المؤدية لانتشار ظاهرة العنف في المؤسسات الجامعية:

يُعتبر الأستاذ الجامعي الفاعل الرئيسي في المنظومة الجامعية، باعتباره القائم على العملية التعليمية من خلال نقله للمعرفة ومسؤوليته عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة (صباح، 2014/2013، صفحة 53)، والأستاذ الجامعي هو من يتولى مهمة التدريس داخل المنظومة الجامعية ضمن أية درجة كانت، وانطلاقاً مما سبق فإن المنظومة الجامعية هي نظام مفتوح تتعدد عناصره والتي تُساهم في مُجملها في تحقيق أهدافها بفعالية، كما أن قيام هذه المنظومة بأدوارها المنوطة بها وبكفاءة يتطلب ضرورة احترام ترتيب عناصر هذه المكونات الجامعية وفق الترتيب الصحيح، حيث يحتل الطالب الجامعي المرتبة الرئيسية من حيث كونه الهدف الرئيس من المنظومة الجامعية، إلى جانب المجتمع المستهدف من التنمية والدراسة لتجاوز مشكلاته وهذا ما يُبرزه المخطط من حيث ازدواجية الاستفادة سواء من الأستاذ الجامعي، وكذا من الإدارة الجامعية، ويأتي الأستاذ الجامعي في الدرجة الثانية والذي يُمثل القلب النابض داخل المنظومة الجامعية باعتباره الآلية التي تستخدم في تحقيق الأهداف، وفي الأخير يأتي الهيكل التنظيمي والإداري والذي يتولى مهمة دعم وتسهيل مهمة قيام الأستاذ الجامعي بأدواره وكذا تسهيل التحصيل العلمي للطلبة، لذلك فما يتوجب علينا معرفته في البداية، أن العنف عبارة عن حلقة مستديرة يؤدي أحدها للآخر فعندما يسلط العنف على أحد أطرافها يتجه مباشرة إلى الطرف الذي يليه، ولنفترض مثلاً أن طالبا ما قد تعرض لعنف من طرف أستاذه، هذا الطالب سيحقد بالضرورة على هذا الأستاذ الذي لم يراعي لا كرامته ولا أي اعتبار في نفسه، بل وسلط عليه عنفا من نوع ما، سيحرك الحقد طالبنا هذا لنجده يتصرف بطريقة عدائية اتجاه زملائه الأفضل منه واتجاه باقي أساتذته، واتجاه الفضاء

الجامعي، أو حتى اتجاه نفسه، وهكذا نلاحظ كيف أن دائرة العنف تتسع وتنتشر من نفس نوعها، فالعنف لا يجلب إلا مزيدا من العنف، ونشير بالذكر أن طبيعة التنشئة الاجتماعية والتعويض عن الفشل والاختلاط برفاق السوء والتأثر بأفلام ومسلسلات العنف، تعد أحد أسباب العنف في الجامعات، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها المؤسسة الجامعية نفسها كطريقة تصميم الجامعة وازدحام الصفوف، ونقص المرافق الضرورية وانعدام الخدمات، وتعنيف الأساتذة للطلاب داخل الجامعة يعتبر من أهم المشكلات التي تؤدي إلى تعطيل وتأخير مسار العملية التعليمية نتيجة تولد الخوف والتوتر والغضب الداخلي داخل نفوسهم، وحول وجود بعض الظواهر السلوكية السلبية داخل جامعاتنا، فإنّ هناك العديد من العوامل التي تساهم في تفشي هذه الظواهر، منها عوامل نابعة من أسرة الطالب حيث يتبع بعض الآباء أسلوباً خاطئاً في تربية الأبناء والاعتماد على التعنيف وتضييق الخناق، بالإضافة إلى تأثير التفكك وكثرة الخلافات الأسرية، وأخرى خاصة بالمجتمع الجامعي وبالبيئة المحيطة حيث تكون بعضها عامل طرد للطلاب بسبب كرهه لبعض المواد إضافة إلى سوء علاقته بالأستاذ، وكذلك عدم إشباع البرامج الدراسية والأنشطة التربوية في المدرسة لميوله ورغباته وحاجاته ما يسبب قلقاً وتوتراً له فيحاول التخفيف من هذا التوتر بالهروب من البيئة المسببة له، إلى جانب العوامل الشخصية والنفسية والرفقة السيئة التي تؤدي إلى ظواهر سلوكية سلبية عديدة منها الغياب والهروب من الجامعة والتي تكمن خطورتها باعتبارها مظهراً من مظاهر التسرب الدراسي من الجامعة، وبحكم معاشة (المؤرخ في 2014) الظاهرة رصدنا جملة من الأسباب التي تؤدي إلى العنف داخل المؤسسة الجامعة الجزائرية منها ما يتصل بالمؤسسة نفسها، وأخرى بفعل طبيعة العلاقة بين الأستاذ والطالب، ومنها أسباب تنظيمية كغياب القوانين واللوائح التي تحكم عمل المؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى ضعف التواصل والتعاون بين

الطلبة والمنظمات الطلابية وإدارات الجامعة، كما تعرفنا على طرق ووسائل التعامل مع العنف الجامعي التي تقع مسؤولية تنفيذها على إدارات الجامعة وهذا من خلال ما يلي:

- واقع المنظومة الجامعية في الجزائر:

-تعرف الجامعة الجزائرية تضخماً كمياً وعددياً مُعتبراً سواء من حيث الهياكل، عدد الطلبة وحتى أعضاء هيئة التدريس، بينما لازالت مُخرجاتها جد مُتواضعة من حيث النوعية والكفاءة.

- جمود الجامعة الجزائرية، وغياب الدافع التحفيزي لتحسين الأداء والبحث العلمي، مما أبعد مُخرجات المنظومة الجامعية عن هدفها الأصلي المتمثل في إرساء لقواعد العلم والمعرفة لدى الطلاب إلى الهدف الشكلي، والمتمثل في منح الطلبة الدرجة العلمية، بما يُفقد أي قيمة لهذه المخرجات نظراً لجمودها وعدم مواكبتها.

-ضعف النشاط البحثي للجامعات من حيث قلة الملتقيات العلمية والأيام الدراسية، والتي تتطلب تعقييدات إجرائية تحد من إمكانية مواكبة المستجدات المجتمعية، والأمر ذاته تعرفه التعقييدات التي تتطلب حضور الباحثين في ندوات ومُلتقيات في دول أجنبية، هذا إلى جانب محدودية الوسائل والتجهيزات التي تتطلبها بعض الأبحاث العلمية (حمودي، 2001، صفحة 202)، وتتفاقم المشاكل المادية ومسألة تمويل البحوث العلمية خاصة أمام الصعوبات المالية التي تعيشها الجزائر، علماً أن جل المهتمين باقتصاديات المعرفة يُؤكدون أن ارتفاع مُعدلات الإنفاق على التعليم تُساهم في الرفع من كفاءة مُخرجاته طالما ارتبطت هذه الزيادة الانفاقية برفع مُستوى التحصيل لدى الطلبة وتحقيق العدالة وتحسين نوعيته. (وآخرون، 2013، صفحة 68)

- عدم فعالية مُخرجات المنظومة الجامعية: تتمثل نقاط الضعف في المخرجات

الجامعية في:

-ضعف الإنتاج العلمي للجامعات في الجزائر وضعف عدد الباحثين المتخصصين، وهذا يُمثل مُحصلة ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر، حيث سجلت 2017 انخفاضاً في الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والتي انخفضت من 213 مليار دينار عام 2016 إلى 310 مليار دينار، بما ينعكس على محدودية النتائج التي يُمكن تحقيقها البحوث العلمية، ومُتطلبات اقتصاد المعرفة، وهذا ما يُعبر عن عدم اهتمام بالبرامج البحثية لدى النخب الحاكمة (ب، 2017)، ويتعزز هذا الطرح من خلال نمطية التعامل مع تمويل المؤسسات الجامعية بما يُقيد من أدائها، نظراً لعدم الانسجام بين الميزانية المخصصة لها ومُتطلباتها واحتياجاتها الفعلية.

-غياب الربط بين المنظومة الجامعية وبيئتها المجتمعية، حيث تفتقر لرؤية إستراتيجية تحدد الدور المعرفي للجامعة في مُجتمعها، والذي من المفروض أن تقوم عليه المخططات التنموية، وهذا ما انعكس على ضعف أدوار الجامعة في المجال البحثي وكذا دورها في تحديث قوى المجتمع، وبالنسبة لخريجي الجامعات فإن الجزائر تعرف ارتفاعاً في مُعدلات البطالة لدى هذه الفئة، بما يعني ضُعف التناغم بين هذا القطاع وسُوق العمل، حيث سجلت 2016 ما يُعادل 13.2 % من نسبة العاطلين عن العمل (ياسين، 2016)، وهذا من دون احتساب جانب كبير من الموظفين الذين لا يشتغلون ضمن مجالات تخصصاتهم الجامعية، كما أن نسباً مُعتبرة من الموظفين من حاملي الشهادات الجامعية يُزاولون العمل في مناصب مُؤقتة.

-كذلك فمن العوامل الأكاديمية التي تؤدي إلى العنف هو ضعف التحصيل الدراسي للطلاب، مما يولد لديه تصرفات سلبية، إضافة إلى تحيز بعض المدرسين في التعامل مع الطلبة وضعف عملية الإرشاد الأكاديمي

- الظروف النفسية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

-عوامل نفسية بسلوكولوجيه حيث أن بعض الطلبة يحسون بحالات من الاضطراب واللا توازن النفسي مما يجعلهم يشعرون بالارتباك والخوف، مما يدفعهم إلى ارتكاب أعمال عنف، كما أن بعض الأساتذة قد يعانون من الضغط، مما يدفع بعضهم إلى التنفيس من خلال ممارسة العنف على الطلبة، وهنا أثبتت العديد من الدراسات والبحوث أن العنف لدى الشباب يرتبط بعدة متغيرات نفسية، كالتقدير السلبي للذات، وعدم الكفاءة الشخصية، والنظرة السلبية للحياة والشعور بالوحدة النفسية، والاغتراب والوحدة واليأس وافتقاد الأمان والحاجة إلى المساندة. (سليمان، 2003، صفحة 11)

-المستوى السوسيو اقتصادي والمعيشي لبعض الأسر الفقيرة يجعل الطالب يشعر بالنقص والحرمان بين أقرانه، وهذا يدفعه إلى الإحساس بالكراهية والحقد تجاه الآخر الذي هو أحسن منه حالا، ويولد تصرفات غريبة تسوقه إلى اقراراف بعض الممارسات العنيفة، إضافة إلى شدة التعصب القبلي للطالب، بحيث يفعل كلّ ما يخيّل له أنه يرفع شأن قبيلته حتى لو كان خاطئاً، كذلك البيئة التي نشأ الطالب فيها، وطبيعة علاقته بأهله وجيرانه، والتجارب والمواقف التي تواجه الطالب ويمرّ بها، والمشكلات التي يعجز عن حلّها فيلجأ للعنف

-أسباب أكاديميّة، حيث تعدّ الأمور الأكاديمية من أهم العوامل التي تساهم في إحباط الطالب، وذلك مثلاً نتيجةً لتدنّي تحصيله الأكاديمي، ممّا يؤدي إلى تكوّن ردة فعل عكسيّة لدى الطالب، تجعله يعبر عن غضبه وإحباطه من خلال السلوكيات الخاطئة والسلبية، وبالتدقيق في حالات العنف الجامعي نجد المشاركين فيها هم الطلبة الذين يعانون من ضعفٍ في معدلاتهم الأكاديمية، بعكس الطلبة الذين يحصلون على معدلاتٍ مرتفعةٍ فهم لا يجدون مجالاً لمثل هذه التصرفات، كما أنهم لا يعانون من حالة الكره والتعصّب تجاه الجامعة.

-يرتبط سلوك العنف لدى الشباب ببعض المتغيرات الاجتماعية كالتطرف والاغتراب السياسي والاتجاهات الوالدية كالتسلط والحماية الزائدة (سليمان، 2003، صفحة 11) ، ونشير بالذكر أن حالة اللا أمن واللا استقرار التي عان منها الشعب الجزائري زادت في حدة انتشار السلوكيات العنيفة داخل الجامعة، وكذلك لتندثئة الأسرية مثل ارتفاع عدد أفراد الأسرة وعدم استقرارها(الطلاق) يؤدي إلى بروز ظاهرة الإكراه أو العنف أين يفجر الطالب مكبوتاته داخل الحرم الجامعي.

4.أساليب معالجة ومواجهة العنف الطلابي في المؤسسات الجامعية (المقاربة

التشاركية):

إن الارتقاء بأداء المنظومة الجامعية أصبح ضرورة ملحة أمام التحديات التي تعرفها الجزائر، الأمر الذي يتطلب إجراءات جدية تهدف للاستفادة القصوى من مخرجات هذه المنظومة، سواء عبر خرجي جامعات أكفاء يساهمون بأدوار إيجابية في مجتمعاتهم، وكذا بحوث علمية مواكبة وتخدم المسارات التنموية، وهذا ما يتطلب عدة جوانب:

- حتمية الاهتمام بالوضعية السوسيو نفسية للطلبة الجامعيين:

في ظل التطورات الراهنة التي أملت ضرورة الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا كآلية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الانتقال نحو اقتصاد المعرفة مستفيداً من ثورة الاتصالات والمعلومات، عرف وضعية الطالب الجامعي الجزائري الاقتصادية نوعاً من الانتعاش حيث دعم بمنحة مادية (4000 دج لطالب ليسانس، 7000 دج لطالب الماستر و12000 لباحث الدكتوراه)، الإطعام، الإسكان، والضمان الاجتماعي، من أجل مساعدته على شراء مستلزمات الدراسة وتشجيعه على البحث والسعي نحو استقراره الاجتماعي والنفسي، وكذلك فمن منظور نظرية الإحباط قد يؤدي الإحباط الذي يحس به الطالب إلى حالة عدوانية قد ينتج عنها سلوك عنيف سواء

ضد الآخرين أو إتلاف الممتلكات (أنعير، 2016، صفحة 214)، وهذا فعلا ما يحدث في الجامعات الجزائرية حيث قد يؤدي الإحباط الذي يحس به الطلاب خاصة إذا كانت نتائج امتحاناتهم عكس ما كانوا يتوقعون إلى عنف بطريقة أو بأخرى .

الهيكلية الإدارية

تتمثل في فتح مكاتب ضمن الهرم الإداري في الجامعة للاهتمام بشؤون الطلبة، والمنظمات الطلابية النشطة والتي تعبر عن رغبات ومتطلبات وحاجيات طلاب الجامعات كشريك اجتماعي مما يزيد في عملية التواصل، إضافة إلى تطوير الخدمة التعليمية بأسلوب يحقق الطموحات المطلوبة .

-توفير الموارد الضرورية للتدريس الفعال والتكوين وتجديد الأساليب:

والتي تبدأ من الزمن والمكان والأجهزة والمنشآت (مخابر ومكتبات...), إلى الجانب العنصر البشري المحفز بداية من الطلبة المتفوقين خاصةً طلبة الدراسات ما بعد التدرج . (كارول، 2012، صفحة 163)، ونشير بالذكر أن نظريات التربية الحديثة عملت على قلب وتغيير الأساليب البيداغوجية التقليدية، من خلال إعادة تكوين المدرسين والأساتذة على النظريات الحديثة والأساليب المبتكرة في تقديم المعلومات وتوجيه الطلبة نحو طرق علمية وعملية أكثر كفاءة من حيث تحفيز القدرات، وأكثر إنتاجية من حيث المعارف الجديدة، وما تلح عليه استراتيجيات التعليم الحديثة والتي تلح على التوجهات التالية:

✓ التعرف على قدرات الطلبة وميولهم واتجاهاتهم من خلال الملاحظة المباشرة والاختبارات التقييمية، وتقديم العون للطلاب الجامعي في تطوير قدراته وتنمية ميوله واتجاهاته.

✓ إعداد المواد التعليمية اللازمة مثل الرزم التعليمية، مصادر التعلم، وتوظيف التقنيات الحديثة كالتلفاز، الأفلام، الحاسوب وغيرها من الأجهزة التي توفر سبل سهلة وحديثة لإيصال المعلومة وتسمح بتوفير الراحة النفسية للطلاب مما يقلل من تسب العنف لديه.

✓ تدريب الطلبة على المهارات المكتبية وتشمل: مهارة الوصول إلى المعلومات والمعارف ومصادر التعلم ومهارة الاستخدام العلمي للمصادر، ومهارة استخدام المعينات التربوية المتوافرة في مكتبة الجامعة أو خارجها.

✓ وضع الخطط العلاجية التي تمكن الطالب من سد الثغرات واستكمال الخبرات اللازمة له.

✓ اعتماد الاستراتيجيات التعليمية النشيطة: كالتعلم القائم على المشكلات، والتعلم بالتحقق .

وقد أخذ الاهتمام بالتجديد في الطرائق التعليمية يركز على التكنولوجيات الحديثة، لكن هذه "الأدوات المتعددة الوسائط الجديدة ليست الدواء السحري الذي سيسمح لنا بالاستغناء عن الأستاذ الجامعي على عكس حسابات أولئك الذين يأملون في توفير تكاليفهم، فالتكنولوجيات الجديدة تسمح بنقل المعلومة في اللحظة إلى العالم أجمع، لكن تحويل المعلومات إلى معرفة يقتضي مدرسين ممتازين أكثر فأكثر، وكما يحظى أسلوب التعليم العالي بأهمية قصوى في الجزائر، فالتقييم لا يقل أهمية عن ذلك، حيث تحتتم معطيات العصر الحديث -بما فيها من تكنولوجيات وحوسبة للمناهج، واستخدام الإنترنت كمصدر مهم من مصادر التعلم -استراتيجيات تقييم حديثة تستخدم أدوات مختلفة عن تلك السائدة في الجامعات حاليا، والتي تعتمد في جلها على الاختبارات، لاسترجاع المحاضرات التي أُلقيت خلال فترة معينة، مما يجعل قدرات الطالب الفكرية باستثناء الحفظ تخمل وتتعطل، ويؤثر ذلك الأسلوب التربوي على الطلبة حتى بعد تخرجهم، فلا يكون لهم أثر في التغيير والتجديد، ومن هنا فقد شهدت السنوات الأخيرة ثورة في مفهوم التقييم وأدواته، إذ أصبح للتقييم أهدافا جديدة ومتنوعة، فقد اقتضى التحول من التقييم السلوكي، الذي تؤكد على أن يكون لكل درس أهداف مرتبطة بسلوك قابل للملاحظة والقياس، إلى التقييم المعرفي الذي تركز على ما يجري بداخل عقل المتعلم من عمليات عقلية تؤثر في سلوكه،

والاهتمام بعمليات التفكير كبلورة الأحكام واتخاذ القرارات، وحل المشكلات باعتبارها مهارات عقلية تمكّن الإنسان من التعامل مع معطيات عصر المعلوماتية، وتفجر المعرفة، والتقنية متسارعة التطور حيث أصبح الاهتمام بتقييم نواتج التعلم والتي تكون على شكل أداء أو إنجاز يتوصل إليه المتعلم كنتيجة لعملية التعلم، وتطور الاهتمام بالتقييم الواقعي الذي يراعي توجهات التقييم الحديثة، حيث يجعل الطلاب ينغمسون في مهمات ذات قيمة ومعنى بالنسبة لهم، يمارسون فيها مهارات التفكير وتنشيط ما عندهم من معارف لبلورة الأحكام أو لاتخاذ القرارات أو لحل المشكلات الحياتية الحقيقية التي يعيشوا وبذلك تتطور لديهم القدرة على معالجة المعلومات ونقدها وتحليلها؛ بما يساعد الطالب على التعلم مدى الحياة. ويبقى من الصعب وضع معايير عامة لتقييم المعرفة حيث أن معظم المعارف لا يمكن قياسها كما، وضمن وثيقة لليونسكو تم اقتراح أحد العلاجات والمتمثل في "فصل دور الأستاذين عن دور الفاحصين، مما يحول دون إضاعة المعارف الأستاذة بشكل حصري إلى نظام التقييم، سيكون لدى الفاحصين المحترفين قواعد مقارنة أكبر ولن يواجهوا مشاكل العلاقة بين المدرسين والمتعلمين: لأن إساند التعليم والتقييم إلى الأستاذ يجعله في نفس الوقت خصما وحكما، ويخلق مثل هذا الحل مشاكل تنظيمية ويخاطر بزيادة الكلفة. ولكنه يسمح مع ذلك بإيجاد حل للمشكلة الحاسمة في المصادقية الشاملة للتقييمات الضرورية لنهوض مجتمعات المعرفة للجميع. (سمية، 2013-2014، الصفحات 129-131)

تشير النتائج الأولية لدراسة أعدها مركز الدراسات في الأنثروبولوجيا في الجزائر إلى أن نسبة العنف في الوسط الجامعي بلغت 60,44 بالمائة، واعتبر أحمد حويطي، خلال يوم الدراسي حول العنف في الوسط الجامعي، أن هذه النسب تستدعي تحركا عاجلا للمسؤولين من أجل استعادة مكانة الجامعة وهيبته، ومن خلال دراسة أنجزها مجلس أخلاقيات المهنة نتج عنها ضرورة وضع حدود وضوابط تفصل بين واجبات وحقوق كل طرف من الأسرة الجامعية بشكل يتفادى فيه التصادم.

5. تجربة المجالس التأديبية في الجامعة الجزائرية للحد من ظاهرة العنف

الطلابي:

تعتبر الجامعة مركز توجيه للمجتمع وموقع الإطارات العليا من أساتذة وباحثين ومبدعين، ومنها تتخرج إطارات الأمة، وهي كأي مؤسسة تتطلع إلى الحفاظ على مكانتها واستقرارها وضمان السير الحسن لمصالحها، ومن أجل أن يتحقق هذا وجب وجود أرضية متينة تعتمد على التنظيم في التسيير من خلال نقل الاوامر والتعليمات والقرارات من الإدارة العليا إلى العاملين والطلبة لتسيير عمل المنظمة بشكل جيد، فضلا عن التعرف بصفة دائمة على مقترحات وشكاوي الطلبة، والمشاكل والمعوقات التي تواجههم والعمل على معالجتها وإيجاد حلول فورية لها ومنه زيادة التفاعل والتقارب فيما بين الادارة والطلاب وتقليل سوء التفاهم بينهم، ومن خلال تجربة المجالس التأديبية الجزائرية فقد صنفنا أشكال العنف داخل الجامعة هي:

5.1. العنف الأفقي بين الطلبة:

ويكون ماديا عن طريق الضرب والجرح وحتى القتل، وتختلف درجاته حسب الأضرار الناجمة عنه، وحسب الوسائل المستعملة، كما يكون معنويا في شكل تحقير وسباب وشتم وتخويف وتهديد وتحرش... إلى غير ذلك من أشكال العنف المصنف في خانة المعنوي، وقد يكون سبب هذا العنف هو اعتماد من يمارسه آليات الدفاع من أجل تجنب آلام النقائص المستقبلية في الطبيعة البشرية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسخرية والاستهزاء من عيوب خلقية. بفتح الخاء. من طول أو قصر أو لون ...، أو جنس أو انتماء قبلي.

5.2. العنف العمودي بين الطلبة والأساتذة:

ويكون كذلك ماديا ومعنويا يتراوح بين التهديد والوعيد والاعتداء المباشر والشتم والتحقير والاستهزاء والاضطهاد والتمهيش والتجهم والتحرش والعقاب الجماعي، فكما يهدد

الطلبة الأساتذة بالعنف المادي والمعنوي يقابل الأساتذة تهديدهم بعنف مماثل أو أقسى منه بسبب استغلال السلطة التربوية التي تستعمل للتهديد بالطرد والفصل والحرمان من النقط والعلامات ومن النجاح.

3.5. عنف الطلبة اتجاه الفضاءات الجامعية:

وهو عنف مادي ومعنوي أيضا حيث يتراوح بين إتلاف وتخريب المرافق وتكسير التجهيزات وتمزيق الوثائق التربوية، وبين الكتابة على الجدران، وقد جاء في الفصل الأول من الأحكام عامة المتعلق بالمجالس التأديبية للجامعات الجزائرية في المادة 2 : يخضع كل طالب داخل الحرم الجامعي للقواعد العامة للانضباط والحفاظ على النظام ،القائمة على احترام الآخر ، والحفاظ على ممتلكات وتجهيزات المؤسسة، كما يلتزم كل طالب باحترام، على وجه الخصوص، أحكام النظام الداخلي للمؤسسة، أما في الفصل الثاني في الأحكام المتعلقة بالمجلس التأديبي، تشكيله وصلاحياته، فقد جاء في المادة 5: يحدث على مستوى كل مؤسسة للتعليم العالي : مجلس تأديبي للمؤسسة ومجلس تأديبي لكل هيئة في المؤسسة: القسم، الكلية أو المعهد، وينشأ المجلس التأديبي بموجب مقرر من مدير المؤسسة، أما عن التشاركية فقد نصت المادة 6: يتشكل المجلس التأديبي من : خمسة أعضاء دائمين وخمسة أعضاء إضافيين، يتم انتخابهم من طرف و من بين أساتذة الهيئة المعنية، عضودائم ممثل عن الطلبة وعضو آخر إضافي ، يتم انتخابهم.

المادة 7: يختص مجلس التأديب للقسم بالبحث في المخالفات من الدرجة الأولى المرتكبة على مستوى القسم.

المادة 8: يختص مجلس التأديب للكلية أو المعهد بالبحث في المخالفات من الدرجة الثانية المرتكبة على مستوى الكلية أو المعهد.

المادة 9: يختص مجلس التأديب للمؤسسة بالنظر في المخالفات ، مهما كانت درجتها ، المرتكبة بداخلها، لا سيما المخالفات المرتكبة في الفضاءات البيداغوجية والإدارية غير الملحقة بهيكل بيداغوجي تابع للكلية ، معهد أو قسم .

المادة 10: يجب أن تنصب على مستوى مؤسسات التعليم العالي مجالس التأديب المنصوص عليها في هذا القرار، وأن تكون عملية، عهدها ثلاث سنوات جامعية، أما عن المخالفات فقد جاءت في الفصل الثالث في المادة 11: تعد مخالفات من الدرجة الأولى كل محاولة غش، غش مثبت أو غش مثبت مع سبق الإصرار في الامتحان، وكل محاولة عدم امتثال للتوجيهات الصادرة عن الإدارة، الأساتذة الباحثين أو المكلفون بالأمن وكذلك كل طالب غير مؤسس لتصحيح ثان لورقة الامتحان.

المادة 12: تعد مخالفات من الدرجة الثانية: حالات تكرار مخالفات الدرجة الأولى .
. عرقلة السير الحسن للمؤسسة الحسن للمؤسسة، الفوضى المنظمة، العنف، التهديد وكل حالات الاعتداء مهما كانت طبيعتها .

. حمل أية وسيلة بنية الإضرار بالسلامة الجسدية للأساتذة الباحثين، الأعوان الإداريين والتقنيين ومستخدمي المصالح و الطلبة، إضافة إلى أعمال التشويش وزرع الفوضى المؤدية إلى عرقلة السير الحسن للنشاطات البيداغوجية (مقاطعة، اعتراض ومنع الحضور إلى الدروس والامتحانات).

-سوء استغلال الثقة وتحويل ممتلكات المؤسسة للأساتذة والطلبة والسرقعة، أو إتلاف ممتلكات المؤسسة (تكسير الكراسي، الطاولات، الأبواب، النوافذ، الحنفيات وألواح الملصقات ... إلخ).

. التزوير واستعمال المزور وتحويل محتوى الوثائق البيداغوجية والإدارية.
. انتحال هوية والقتف في حق كافة مستخدمي المؤسسة الجامعية والطلبة.
(يتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ويحدد تشكيلها وسيرها، 2014)

وقد جاءت المادة 74 والخاصة بالعقوبات المطبقة على المخالفات هي:
أ/مخالفات الدرجة الأولى: تكون إما بالإنذار الشفهي، أو الإنذار الكتابي، أو التوبيخ.

ب/مخالفات الدرجة الثانية: تكون إما بالطرد لمدة سداسي أو سنة، أو الطرد لمدة سنة أو سنتين أو الطرد النهائي، ويعتبر المجلس التأديبي في الجامعة الجزائرية مثله مثل المحكمة التي تفصل في كل المخالفات الناتج عن عدم احترام قوانين الجامعة والمشاكل الناتجة عن العنف بكل أشكاله، وفي العموم يشرك في هذا المجلس ممثلين عن إدارة الجامعة ومن الأساتذة ومن الطلبة في وضع مسودة خاصة بأخلاقيات الطالب الجامعي تبين له ما عليه من حقوق وما يتوجب عليه من واجبات، تعتبر بمثابة نشرة توعوية أو قانون ضابط للطلاب، وفي قراءة لأهم العقوبات التي طبقت على الطلبة في المجالس التأديبية لجامعة الجزائر 3 بكتياتها للسنة الدراسية 2020/2021 ، وكذلك بالنسبة للسداسي الأول من السنة الجامعية 2019 تحمل في طياتها عقابا عن مشكلة عنف إما مادي أو معنوي منها وتمثلت أهم أسبابها وعقوباتها فيما يلي:

سبب الإحالة على المجلس التأديبي	درجة المخالفة	نوع العقوبة
محاولة غش في الامتحانات	الدرجة الأولى	براءة لانعدام الدليل
إحداث فوضى ورفض الامتثال للأوامر	الدرجة الثانية	إقصاء من مادة (تطبيق أو محاضرة) لسداسي كامل
إحداث فوضى وتمزيق ورقة الإجابة	الدرجة الثانية	إقصاء من محاضرة المدة التي اجري فيها الامتحان في السداسي الثاني
رفض الامتثال للأوامر	الدرجة الأولى	إنذار شفوي
رفض الامتثال للأوامر مع إحداث فوضى	الدرجة الثانية	الإقصاء من السداسي
غش مثبت	الدرجة الأولى	إنذار كتابي مع الصفر في المادة
انتحال شخصية مع إحداث فوضى	الدرجة الثانية	الإقصاء من السداسي
إحداث فوضى وإخراج الطلبة من المدرج	الدرجة الثانية	الإقصاء من السداسي
غش مثبت وإثارة الفوضى وتهديد الأستاذ	الدرجة الثانية	الإقصاء من السداسي
المساس بالسلامة المعنوية للأستاذ مع التهديد	الدرجة الثانية	الإقصاء لمدة سنة
استعمال العنف، السب والشتم والتعطيل العمدي	الدرجة الثانية	الإقصاء لمدة سنتين متتاليتين

وحسب دراسة أجريت فمهاون إدارة الجامعة في اتخاذ قرارات عقابية في حق الطلبة الذين خالفوا قوانين الجامعة والذين مارسوا العنف داخلها سيؤدي إلى تكرار السلوك (أنعير، 2016، صفحة 224)، لذلك فالمجلس التأديبي في الجامعة يحرص كل الحرص على تطبيق القرارات التي اتخذها ضد مظاهر العنف والإكراه في الجامعة، وحالات العنف

التي نصادفها في الجامعة تكون من طلبة السنة الأولى ليسانس خاصة في السداسي الأول ، وهذا راجع لعدة أسباب منها تحول نمط التدريس من الدراسة في مرحلة الثانوية إلى نمط الجامعة والبحث العلمي، حيث يحس الطالب بأنه أكثر استقلالية وحرية، إضافة إلى حالة عدم الاندماج خاصة في البداية مع الجو العام للجامعة سببه التغيير في المحيط الاجتماعي خاصة للطلبة الذين يعيشون في قرى ومدن بعيدة عن الجامعة، أما في بقية السنوات الدراسية الجامعية الأخرى فمعظم حالات الإكراه أو العنف التي يتم ضبطها فهي الغش في الامتحانات، والتي يترتب عن ضبطها عنف لفظي قد يتجرعنه عنف مادي لغاية التبرير أو تخويف الأستاذ الذي ضبط الحالة، خاصة وان الطالب على دراية بعقوبة حالة ضبط الغش إضافة إلى عدم الرضا عن النقاط والنتائج التي تحصل عليها الطالب والتي تؤدي إلى بعض مظاهر العنف، وقد أدى ذلك إلى تصرفات عدوانية أخرى مثلما يحدث على شبكات التواصل الاجتماعي من سب وشتم وتجريح وتشهير بالأساتذة وهو نوع آخر من التعبير عن الإكراه والضغط النفسي. (الرحمان، 2020)

نشير بالإضافة إلى ما سبق أن الجامعة الجزائرية تعمد إلى تنظيم أيام مفتوحة في بداية كل موسم جامعي للتعريف بالنظام العام للجامعة من خلال التوجيه والإرشاد وتقديم محاضرات وكذلك إعطاء الطلاب دليلا مطبوعا يشرح لهم قوانين الجامعة والنظام العام بها. (جمال، 2020)، ومن خلال النظام التشاركي بين إدارة الجامعة والشريك الاجتماعي (المنظمات الطلابية) والأساتذة والمجالس التأديبية في الجزائر توصلوا إلى وضع عناصر فاعلة من أجل القضاء على ظاهرة اللا أمن والعنف في الجامعة من بينها ما يلي:

1. توعية الطلاب من خلال توزيع نشرات على الطلبة تبين مفهوم العنف الجامعي وأسبابه وخطورته لتفادي المشكلات والنتائج المترتبة عنه.
2. الحزم من قبل إدارة الجامعة في اتخاذ القرارات بحق الطلاب المتسببين في العنف.

3. إعداد دورات وندوات وورش عمل تساعد في تأهيل الطلاب وتطوير قدرتهم العقلية والفكرية
 4. تفعيل إستراتيجية الحوار البناء بين الطلاب
 5. منح شهادة حسن سيرة وسلوك للطلاب من الجامعة خلال سنة دراسته في الجامعة.
 6. تفعيل الأنشطة الطلابية، التي تساهم بالتغلب على أوقات الفراغ.
6. خاتمة:

أخذت مسألة العنف أبعادا كبيرة، وتوسعت دائرتها لتخرج عن حيز الأسرة والمدرسة والإدارة، لتشمل بذلك الوسط الجامعي، ولما كانت الجامعات مصدرا لإنتاج القيادات والقوى البشرية المؤهلة كان يفترض أن تكون مثالا للإصلاح والصالح، وبعيدا عن الافتراضات النظرية، تعيش الكثير من جامعاتنا بشكل خاص واقعا اجتماعيا مؤسفا تمثل في انتشار ظاهرة العنف بمختلف صوره، وما أثار الانتباه ما شهدته الجامعات الجزائرية مؤخرا من موجات عنف طلابي متنوعة الأساليب والأسباب أيضا، لذلك فالضرورة ملحة للقيام بعملية تصحيح شاملة للمنظومة الجامعية، لأن مشكلة العنف ليست مشكلة الجامعة فحسب بل هو انعكاس للعنف في المجتمع المدني والسياسي على حد السواء، وفي الأخير فالعنف أو الإكراه هو سلوك عدواني بين الطلاب، تتم أحداثه في الوسط الجامعي، وقد يتسبب في مشاكل بين الطلبة، ويستتبع هذا الفعل القيام بأفعال غير تربوية ولا أخلاقية، وقد تؤدي إلى خسائر مادية في محيط الجامعة، لذلك فلا بد من تضافر جهود كل من عمال الجامعة بما فيهم الإداريين وكذلك الأمن الداخلي للمؤسسة والأساتذة بما فيهم المجالس التأديبية وهذا بغيت القضاء أو الحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تعكر الجو العام للتعليم والبحث العلمي في المؤسسات الجامعية.

7. قائمة المراجع والمصادر:

1. قاموس المعاني الجامع.
2. المعجم المعاني الجامع.
3. قرار رقم 371 المؤرخ في 14 جوان 2014. يتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ويحدد تشكيلها وسيورها.
4. المعجم الوسيط. (2005). القاهرة.
5. يتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ويحدد تشكيلها وسيورها. قرار رقم 371 المؤرخ في (14 جوان، 2014)
6. الديب، ع. م. (1996). بحوث عي علم النفس -الجزء الثاني -. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
7. الرحمان، ا. ع، (14 أفريل 2018)، كلية علوم الإعلام والاتصال.
8. أنغير، ن. س. (2016). ظاهرة العنف الجامعي ودور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. مجلة دراسات في العلوم التربوية. (01)43،
9. ب، ع. (2017). ميزانية قانون المالية 2017 تنزل بأكثر من ملياري دولار le Consulté sur 2017، الشروق، اليومي :
- http://www.echoroukonline.com/ara/articles/501001.htm
10. جمال، ش. ز. (2018). أفريل. (14 كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر. 3.
11. حمودي، ا. ل. (2001). مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة. مجلة البحوث التربوية والنفسية. (30)
12. سليمان، ت. م. (2003). العنف لدى الشباب الجامعي. الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية.
13. سمية، الزاحي، (2013-2014). مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر دراسة ميدانية بمجامعات منتوري قسنطينة، عنابة وسكيكدة. رسالة دكتوراه. معهد علم المكتبات والتوثيق، تخصص علم المكتبات، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

14. صباح، غرايبية. (2013/2014) ، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بيسكرة. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بيسكرة.
15. عويس، سعيد. (2003). أثر سياسة الانفتاح على القيم الاجتماعية في مصر. مصر: سلسلة الندوات.
16. كارول، بلاند وآخرون. (2012). القسم الجامعي المنتج للبحوث: إستراتيجيات من أقسام جامعية متميزة. الرياض: العبيكان للنشر.
17. تهماني محمد عثمان منيب، عزة محمد سليمان. (2005). سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. ط5، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
18. قاسيمي، أمال وآخرون الجزائر (2013): اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
19. ياسين، بودهان. (2016). شباب الجزائر وجامعيوها أكثر عرضة للبطالة 01. Consulté le 15, 2018, sur <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/1/19> .